

التمويل الأصغر الإسلامي كاستراتيجية مستحدثة لتمويل المشاريع المصغرة للأفراد في الجزائر
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر -

Islamic microfinance as an innovative strategy to finance micro-projects for individuals in Algeria
- National Microloan Management Agency -

عدة بركاهم¹، بوساحة محمد لخضر²

Adda Barkahoum¹, Bousaha mohamed lakhdhar²

¹ جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة (الجزائر)، addabarkehoun@gmail.com

المركز الجامعي أحمد الونشريسي تيسمسيلت (الجزائر) bousaha.mohamed.lakhdhar@cuniv-tissemsilt.dz

تاريخ الاستلام: 2021/01/20 تاريخ القبول: 2021/12/21 تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص:

تهدف الدراسة إلى إبراز أهمية التمويل الأصغر الإسلامي كاستراتيجية مستحدثة لتمويل المشاريع المصغرة للأفراد في الجزائر، إذ تعتبر مشكلة التمويل إحدى أكبر العقبات التي تواجه أصحاب المؤسسات المصغرة، هذا وأصبح ينظر للتمويل الأصغر الإسلامي بشكل متزايد باعتباره مكونا من مكونات نظام الشمول المالي يتألف من عدة أطراف فاعلة تشترك في هدف واحد يتمثل في تقديم خدمات مالية عالية الجودة إلى الأشخاص ذوي الدخل الضعيف، والجزائر من الدول التي كانت لها تجربة من أجل تنمية وتطوير المؤسسات المصغرة وقد تم تناول هذه التجربة من خلال دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الجزائر نظرا لكون الهدف الأساسي لهذا الجهاز أنه يستهدف أصحاب المشاريع المصغرة.

كلمات مفتاحية: التمويل الأصغر الإسلامي، المؤسسات المصغرة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

تصنيفات JEL : M13, O38.O16, L21

Abstract:

The study aims to highlight the importance of Islamic microfinance as a new strategy for financing micro-projects for individuals in Algeria, as the financing problem is one of the biggest obstacles facing the owners of micro-enterprises, Islamic microfinance is increasingly considered as a component of a financial inclusion system consisting of multiple actors sharing one goal of providing high-quality financial services to people with low incomes.

Algeria is one of the countries that had experience in developing micro-enterprises. This experience was addressed through a study about the case of the National Agency for the Management of Microcredit in Algeria, since the main objective of this body is that it targets the owners of micro-enterprises.

Keywords: micro-finance, micro-enterprises, the National Agency for the Management of Microcredit.

JEL Classification Codes: M13, O38.O16, L21

¹المؤلف المرسل: عدة بركاهم، الإيميل: addabarkehoun@mail.com

مقدمة:

يعد التمويل الأصغر الإسلامي من بين أهم الأساليب التمويلية نظرا لما يوفره من منتجات تمويلية تساعد على تحسين مستوى معيشة المواطنين خاصة ذوي الدخل الضعيف، وفي هذا الإطار قامت السلطات العمومية في الجزائر كغيرها من دول العالم باتخاذ جملة من الإجراءات لتدعيم هذا النوع من المؤسسات من الناحية المادية، التنظيمية والتشريعية، حيث تم إنشاء عدة هياكل تسهر على دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة وتأهيلها في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، ومن بين أهم هذه الهياكل نجد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، والتي تسعى إلى مرافقة أصحاب المشاريع بمنحها مجموعة من الخدمات والامتيازات، كما تعمل على حل جميع المشاكل التي قد تواجههم خلال إنشاء المشروع وفي كل مراحله.

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة التمويل الأصغر الإسلامي في

تمويل المشاريع المصغرة للأفراد في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية: من أجل تبسيط الإشكالية نضع الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما تتمثل أهم النماذج التطبيقية لتقديم خدمات التمويل الأصغر؟
- ما هي أهم أهداف المؤسسات الصغيرة؟
- فيما تتمثل أهم التحديات والمعوقات التي تواجه استراتيجية القرض المصغر في الجزائر؟
- إلى أي مدى ساهم التمويل الأصغر في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إنشاء

المشاريع المصغرة؟

أهداف الدراسة: تهدف دراستنا إلى ما يلي:

- التعرف على صناعة التمويل الأصغر الإسلامي؛

- إبراز أهم التحديات التي تواجه استراتيجية التمويل الأصغر في الجزائر؛
- إسقاط الضوء على تجربة الجزائر في مجال التمويل الأصغر الإسلامي؛
- تقييم دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المشاريع المصغرة للأفراد في الجزائر.

محاور الدراسة: تنقسم دراستنا إلى ما يلي:

- المحور الأول: ماهية التمويل الأصغر الإسلامي؛
 - المحور الثاني: مفهوم المؤسسات المصغرة؛
 - المحور الثالث: تجربة التمويل الأصغر في الجزائر؛
 - المحور الرابع: تجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المشاريع المصغرة بالجزائر.
- المحور الأول: ماهية التمويل الأصغر الإسلامي.

أولاً: تعريف التمويل الأصغر الإسلامي.

يشير التمويل الأصغر الإسلامي إلى تقديم تمويل عيني أو نقدي للفقراء أو تقديم خدمات مالية أخرى مثل: التأمين، الادخار، تحويل الأموال... إلخ (غانم ، 2010، صفحة 29).

يعرف التمويل الأصغر على أنه: " توفير الخدمات المالية في المقام الأول وتمثل في الائتمان، الأوعية الادخارية والتحويلات المالية التي تقدم للعملاء الفقراء النشطين اقتصادياً وغير القادرين على الحصول على الخدمات التي تقدمها مؤسسات مالية رسمية، وذلك بهدف التغلب على أحد المعوقات الرئيسية التي يواجهها الفقراء في جميع أنحاء العالم ألا وهي ندرة الفرص للحصول على قروض وعلى الخدمات المصرفية الأخرى والتي تقدم من خلال الأنظمة المصرفية الرسمية" (عبد ، 2008، صفحة 4).

من خلال ما سبق يتضح لنا أن التمويل الأصغر الإسلامي عبارة عن خدمة بالدرجة الأولى وقرض يوجه إلى ذوي الدخل الضعيف الذين ليس لهم القدرة على الحصول على تلك الخدمات من المؤسسات المالية التقليدية.

ثانياً: خصائص التمويل الأصغر.

تميز برامج المؤسسات العاملة في ميدان التمويل الأصغر بالخصائص التالية: (بوهرين ، 2018، صفحة 149)

- تقديم القروض الصغيرة والقصيرة الأجل لأغراض رأس المال العامل؛
- التقييم البسيط والسهل لاستثمارات المقترضين؛
- استخدام بدائل مستحدثة كالضمانات الجماعية وأسلوب الادخار الإلزامي بدلا من استخدام الضمانات العينية؛
- إمكانية حصول المقترض على قروض جديدة يتوقف على مدى وفائه بالتزامه في تسديد القروض السابقة؛

- خدمات مالية ملائمة من حيث السرعة والتوقيت والقيمة.

ثالثا: أهمية التمويل الأصغر الإسلامي.

تتمثل أهمية التمويل الأصغر الإسلامي فيما يلي: (فايزة فرطاس، 2011، صفحة ص 03)

- يعد التمويل الأصغر الإسلامي أداة للتخفيف من حدة الفقر، فتقديم التمويل للأشخاص والأسر الفقيرة يساعد على تحقيق دخل يكفل لها العيش الكريم؛
- يساهم التمويل الأصغر الإسلامي في زيادة الطلب على السلع والخدمات الأخرى، فمن خلال تمويل الأفراد والأسر لإنجاز مشاريع صغيرة يصبح لديهم دخل معتبر يجعلهم يزيدون من الطلب على باقي الخدمات والسلع؛
- يعتبر التمويل الأصغر الإسلامي أداة مهمة في تحقيق المشاريع الخاصة التي تساهم في التنمية الاقتصادية وزيادة الانتاج والتصنيع؛
- يساهم التمويل الأصغر الإسلامي في خلق قاعدة عريضة وواسعة من فرص العمل من خلال تنويع المشاريع المطروحة وبالتالي يخفض من معدلات البطالة.

رابعا: النماذج التطبيقية لتقديم خدمات التمويل الأصغر.

توجد العديد من النماذج للمؤسسات والبرامج العاملة في مجال التمويل الأصغر أهمها ما يلي: (عمران عبد الحكيم، 2016، صفحة 18؛ 21)، (ولد الصافي، وآخرون، 2020، صفحة 285)

أ- تقديم خدمات التمويل الأصغر من خلال نموذج بنك غرامين:

يعتبر هذا البرنامج الأكثر شيوعا في العالم، حيث يتعامل البنك مع أفراد الفئات المستهدفة على أسلوب المجموعات التضامنية المشكلة ذاتيا من خمسة أعضاء يعيشون نفس الظروف الاقتصادية والاجتماعية، ويكون تقديم التمويل لأعضاء هذه المجموعات حسب سلوكهم في تسديد القروض، كما أن القروض تصرف بعد موافقة الأعضاء الآخرين، وبهذا تكون عملية تسديد القروض مسؤولية مشتركة بين جميع الأعضاء، بحيث إذا عجز أحدهم عن التسديد في الآجال المتفق عليها يواجه جميع الأعضاء هذه المشكلة، وبذلك يحقق الانتماء للمجموعة التعاون والتضامن فيما بين أعضائها؛

ب- تقديم خدمات التمويل الأصغر من خلال نموذج بنك القرية:

يعد بمثابة النموذج المؤسسي الثاني الذي تمت إعادة تطبيقه على نطاق واسع على مستوى دول أمريكا اللاتينية والدول الإفريقية، بموجب هذا النموذج تقوم الهيئة المنفذة لبرنامج التمويل الأصغر بتأسيس بنوك القرى، يتراوح عدد أعضاء البنك ما بين 30 و 50 عضوا، أين تقدم هذه الهيئة لبنوك القرى رأس مال كافي للقيام بالتمويل المستمر للأفراد الأعضاء، بحيث يسدد الأعضاء المقترضون قروضهم في شكل أقساط أسبوعية لمدة أربعة أشهر، وهي المدة التي يعيد فيها بنك القرية الذي تم تأسيسه أصل القرض مع الفوائد المترتبة عليه إلى الهيئة المنفذة، وكل بنك يسدد قروضه بالكامل يعتبر مؤهلا للحصول على قروض أخرى، حيث يشكل الضغط الذي يمارسه الانتماء والعضوية في بنك القرية حافزا لتسديد القرض المتحصل عليه؛

ت- تقديم خدمات التمويل الأصغر من خلال نموذج الاتحاد الائتماني:

شائع الاستخدام في كثير من الدول الآسيوية يقوم على مفهوم التبادلية من خلال الاتحاد الائتماني وهو نوع من التعاونيات المالية غير الهادفة للربح والمملوكة والمسيرة من طرف أعضائها، بحيث تعمل هذه الاتحادات الائتمانية على تعبئة مدخرات الأعضاء وتوظيفها في تقديم القروض لهم لبدء مشاريعهم الصغيرة والمصغرة ذات الربحية، وقد ترتبط هذه الاتحادات الائتمانية بالهيئات المحلية أو الدولية المانحة التي تقدم لها رأس المال، المساعدات الفنية والتقنية المتعلقة بمجالات التمويل الأصغر؛

ث- تقديم خدمات التمويل الأصغر من خلال نموذج جماعات العون الذاتي:

تعرف كذلك باسم مجموعات المساعدة الذاتية وهي إحدى ابتكارات التمويل الأصغر خصوصا في إندونيسيا والهند، وفق هذا النموذج تشكل كل مجموعة من أفراد يتراوح أعدادهم من 10 إلى 15 فردا متقاربين ومتجانسين من حيث الدخل ويشكلون فيما بينهم جمعية للمدخرات، حيث تقوم بتعبئة المدخرات المنتظمة من أعضائها وتستخدمها في عملية الإقراض حسب الشروط المحددة والمتفق عليها من قبل الأعضاء، وبالإضافة إلى مواردها المالية الذاتية تتلقى هذه الجمعيات الدعم من طرف الهيئات الخارجية كالبنوك بحكم علاقاتها ببعض المنظمات غير الحكومية.

المحور الثاني: مفهوم المؤسسات المصغرة.

أولا: تعريف المؤسسات المصغرة.

هناك العديد من التعاريف من بينها: (وزاني، طويطي،، 2017، صفحة 88)

تعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المؤسسات المصغرة على أنها: "كل المؤسسات أو المشروعات التي يعمل فيها من 1- 4 عمال أما المشروع الذي يعمل فيه من 5-19 فهو مشروع صغير؛ كما يعرف البنك الدولي المشروعات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة على أنها المشروعات التي لا يتجاوز عمالها 10 عمال وإجمالي أصولها أقل من 100.000 دولار أمريكي، تضم من 10- 15 موظف وتبلغ أصولها أقل من 3 مليون دولار أمريكي و أقل من 300 موظف وأصولها أقل من 15 مليون دولار أمريكي على الترتيب.

يتلخص تعريف الجزائر للمؤسسات المصغرة والصغيرة في القانون رقم 02/17 المؤرخ في 2017/02/10 والمتمثل في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي ينص على: "تعرف المؤسسة المصغرة بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات، تشغل ما بين 01 إلى 09 أشخاص ولا يتعدى رقم أعمالها السنوي 40 مليون دج، أو لا تتجاوز حصيلتها السنوية 20 مليون دج، وهي تحترم معايير الاستقلال، أما المؤسسة الصغيرة فهي مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات تشغل ما بين 10- 40 شخصا ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 400 مليون دينار جزائري أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 200 مليون دينار جزائري، وهي تحترم معايير الاستقلال" (قانون 02/17، 2017، الصفحات 05- 06).

ثانيا: خصائص ومميزات المؤسسات المصغرة.

تحمل المؤسسات المصغرة مجموعة من الخصائص والمميزات التي أهلتها لتأخذ دورا مهما في النشاط الاقتصادي مما جعل العديد من الدول تولي الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات، وسوف نوم بإبراز أهم هذه الخصائص في النقاط التالي: (غوفي، غقال، 2018، صفحة 34)

- انخفاض نسبي في رأس المال سواء تعلق الأمر بفترة الإنشاء أثناء التشغيل الشيء الذي جعلها من أهم أشكال الاستثمار المفشلة عند صغار المستثمرين؛
- انخفاض تكلفة العمالة التي تتطلبها نظرا لأنها تعتمد أساسا على تكنولوجيا بسيطة وهي لا تحتاج لآلات معقدة أو مكان كبير؛
- تتميز المؤسسات المصغرة بسهولة تكيف الإنتاج حسب الاحتياجات والأخذ بالنظر الرغبات المتحددة للفرد المستهلك وسرعة تغير الإنتاج مراعاة لسد احتياجات السوق؛
- يتم الاعتماد في أغلب المؤسسات المصغرة على آلات وأدوات تتميز بالبساطة والمستوى التكنولوجي المنخفض، حيث أن التكنولوجيا الحديثة تتطلب مصادر تمويلية كبيرة الشيء الذي لا تستطيع المؤسسات المصغرة توفيره نظرا لضعف مصادر التمويل الموجهة إليها، بالإضافة إلى أنه يتم الاعتماد فيها على الأيدي العاملة بدرجة كبيرة.

الجدول رقم 1: التمويل الأصغر أداة لتمويل المؤسسات المصغرة والصغيرة.

قطاع إنتاجي		قطاع خدماتي		قطاع تجاري		
التمويل البنكي						مؤسسة متوسطة
؟		؟		التمويل الأصغر		مؤسسة صغيرة
؟		التمويل الأصغر				مؤسسة مصغرة
؟		التمويل الأصغر				أنشطة مدرة للدخل
تشير (؟) إلى ما يصعب تمويله من قطاعات						

Source: C.Chaze et F.Traoré, les défis de la petite entreprise en Afrique pour une politique globale d'appui à l'initiative économique: des Mayer, professionnels africains proposent, Editions Charles Léopold, Paris, 2000, p33.

ثالثا: الأهداف المنتظرة من إنشاء المؤسسات المصغرة.

يرمي إنشاء المؤسسات المصغرة إلى تحقيق الأهداف التالي: (وزاني, طويطي, 2017، صفحة 89)

- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستحداث أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، كذا احياء أنشطة اقتصادية تم التخلي عنها، ومثال ذلك إعادة تنشيط الصناعات التقليدية المناولة في قطاع الصناعة، البناء والأشغال العمومية... إلخ؛
- استحداث فرص عمل جديدة والتي من خلالها يمكن أن تتحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل؛
- يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطن الأنشطة في المناطق النائية مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية وإحدى وسائل الإدماج والتكامل بين المناطق؛
- تمكين فئات عديدة من المجتمع من امتلاك الأفكار الاستثمارية الجيدة ولكنها لا تملك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية.

المحور الثالث: تجربة التمويل الأصغر في الجزائر.

يشير مصطلح التمويل الأصغر في الجزائر إلى ما يتعلق بتلك الإجراءات الحكومية التي تهدف إلى المساعدة على إنشاء المؤسسات المصغرة ومكافحة البطالة عن طريق تقديم قروض مصغرة بغية التقليل من الفقر واستحداث مناصب شغل.

أولا: مقدموا خدمات التمويل الأصغر في الجزائر.

تشارك جهات مختلفة في تقديم خدمات التمويل الأصغر في الجزائر وذلك على النحو التالي: (ولد الصافي، وآخرون، 2020، صفحة 285)

أ- البرامج الحكومية:

هناك ثلاثة أجهزة توفر خدمات التمويل الأصغر تتمثل في: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

ANJEM، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأجهزة الثلاثة تعتمد نفس أسلوب التنظيم والعمل غير أنها تختلف من حيث الفئات المستهدفة وسقف القروض التي تمنحها، فقد يصل القرض الذي تمنحه كل من الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة إلى عشرة ملايين دينار جزائري، لذلك لا يمكن تصنيفه على أنه قرض مصغر، وبالتالي ركزنا في دراستنا على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر التي لا تتعدى قيمة القروض الممنوحة فيها مبلغ مليون دينار جزائري؛

ب- البنوك:

تتولى خمس بنوك تجارية عمومية تقديم خدمات التمويل الأصغر في الجزائر وذلك بالشراكة مع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، حيث تقوم هذه البنوك بتمويل أصحاب المشاريع المصغرة بعد حصولهم على اشعار بتلقيهم إعانات من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وتمثل هذه البنوك في: البنك الوطني الجزائري، بنك التنمية المحلية، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، القرض الشعبي الجزائري والبنك الخارجي الجزائري، بالإضافة إلى البنوك العمومية هناك بنوك خاصة لها تجارب في مجال التمويل الأصغر وهي بنك البركة الجزائري وبنك السلام؛

ت- الجمعيات والمنظمات غير الحكومية:

تلعب الجمعيات والمنظمات غير الحكومية دورا بارزا في مجال التمويل الأصغر، إذ تشير إحدى الدراسات إلى أن بدايات التطبيق الفعلي لتجربة التمويل الأصغر في الجزائر تعود للجمعية الوطنية للتطوع والمعروفة باسم تويضة؛

ث- صندوق الزكاة:

يعتبر صندوق الزكاة مؤسسة دينية يعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية، تم إنشاؤه سنة 2003 ويعمل على جمع أموال الزكاة عن طريق عملية جمع التبرعات في المساجد أو عن طريق الحسابات البنكية والبريدية ومن ثم توزيعها على مستحقيها في شكل هبات أو قروض لتمويل المشاريع المصغرة للشباب، ويتشكل الصندوق من ثلاثة مستويات هي: اللجنة الوطنية على المستوى الوطني، اللجان الولائية على مستوى كل ولاية، اللجان القاعدية على مستوى الدوائر، والجدير بالذكر أن وزارة الشؤون الدينية قامت بإبرام اتفاق مع بنك البركة ليكون وكيل لها في مجال استثمار أموال الزكاة.

ثانيا: أهم التحديات والمعوقات التي تواجه استراتيجية القرض المصغر في الجزائر.

تواجه استراتيجية القرض المصغر في الجزائر تحديات ومعوقات عديدة منها ما يتعلق بالإطار التنظيمي العام للتمويل المصغر ومنها ما يتعلق بالجهاز المشرف على القرض المصغر ومنها ما يتعلق بالفئة المستهدفة وذلك على النحو التالي: (وزاني، طويطي،، 2017، صفحة 100)

أ- التحديات والمعوقات المتعلقة بالإطار التنظيمي العام للتمويل الأصغر:

يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

- إن الجزائر لا تتوفر على نظام مالي خاص بمنح القروض المصغرة وإن النظام الموجود مرتبط بالبنوك العمومية، وهذه الأخيرة لا تولي الاهتمام الكافي للتمويل المصغر نظرا لتركيز خبراتها على الأنشطة الأخرى؛
- غياب البنوك الخاصة التي تشجع التنافس في مجال القروض المصغرة مما يلغي عنصر التحفيز لمنح مثل هذه القروض؛
- صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية مما جعل معالجة الملفات واعتماد المشاريع يتم ببطء؛

ب- المعوقات المتعلقة بالجهاز المشرف على القرض المصغر:

يتمثل العائق الرئيسي المتعلق بـ ANGEM في نموذج التسيير، حيث تتبع الوكالة منذ إنشائها نموذج التسيير المركزي يعتمد أساسا على المديرية العامة وقد تم وضع التنسيق التي استحدثت تدريجيا بعد إنشاء الوكالة بهدف تسيير الجهاز فحسب، إلا أن هذا النموذج بدأ يظهر محدوديته بعد سنوات قليلة من إنشاء الوكالة بسبب التوسع الذي عرفته هذه الأخيرة، حيث برزت العديد من الاختلالات والتأخيرات في عميلة التكفل التي يشرف عليها الجهاز مما أدى إلى تمديد الآجال في معالجة ملفات المستفيدين من القرض المصغر، فضلا عن ضعف القدرات والكوادر البشرية التي تقع عليها مسؤولية النهوض بالبناء المؤسساتي ورفع مستوى قدرات العاملين في هذا القطاع.

ت- المعوقات المتعلقة بالفئة المستهدفة:

وتتمثل أساسا في: (سليمان، عواطف، 2013، صفحة 13)

- نقص الكفاءة المهنية والتسيرية للكثير من المستفيدين من القروض المصغرة أو الطالبين لها؛
- ترجيح النشاط التجاري والخدمي الذي لا يتطلب مناصب شغل كثيرة على حساب الاستثمار المنتج المولد لمناصب الشغل؛
- وجود نسبة معتبرة من عدم سداد السلف والقروض في آجالها المحددة، حيث تشير الاحصائيات إلى أن نسبة التحصيل في الآجال المحددة بلغت 50.6% من مجموع القروض المقدمة؛

- من المستحيل من الناحية التقنية للهيئات المالية تلبية كل الطلب على القروض المصغرة وإرضاء كل الجمهور فنوعية الأنشطة التي يمكن تمويلها بالقروض المصغرة ليست دائما مرغوبة من قبل الراغبين في إنشاء المشاريع المصغرة.

المحور الرابع: تجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المشاريع المصغرة بالجزائر.
أولا: التعريف بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر هي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وضعت تحت وصاية وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14/01 المؤرخ في 22 جانفي 2004 (المرسوم التنفيذي رقم 11-133، 2011، صفحة 07).

حيث أن القرض المصغر هو قرض يمنح لفئات المواطنين بدون دخل و/أو ذوي الدخل الضعيف غير المستقر وغير المنتظم، ويهدف إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين المستهدفين عبر إحداث المشاريع المنتجة للسلع والخدمات وكذا الأنشطة التجارية، حيث يوجه القرض المصغر إلى إحداث أنشطة بما في ذلك الأنشطة في المنزل باقتناء العتاد الصغير والمواد الأولية اللازمة للشروع في النشاط، ويغطي أيضا النفقات الضرورية لانطلاق النشاط أو لشراء مواد أولية (المرسوم التنفيذي رقم 14/04، 2004، الصفحات 08-09).

ثانيا: صيغ التمويل.

تشرف الوكالة على تسيير صيغتين للتمويل تسمح كل صيغة بحكم خصوصياتها بتمويل أنشطة محددة، كما يستقطب أيضا فئة معينة من السكان فيؤدي ذلك إلى نوع معين من التخصص في المشاريع مما يزيد من فعالية هاتين الصيغتين وذلك على النحو التالي: (ملعب، بلحمدي، 2020، صفحة 59)

أ- الصيغة الأولى: قرض شراء المواد الأولية (وكالة- مقال).

هي قروض بدون فائدة تمنح مباشرة من طرف الوكالة لكل أصناف المقاولين تحت عنوان شراء مواد أولية لا تتجاوز 100.000 دج، وهي تهدف إلى تمويل الأشخاص الذين لديهم معدات صغيرة وأدوات ولكن لا يملكون الأموال لشراء المواد الأولية لإعادة أو إطلاق نشاط وقد تصل قيمتها إلى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب بينما مدة تسديد هذه السلفة لا تتعدى 36 شهرا؛

ب- الصيغة الثانية: التمويل الثلاثي (وكالة - بنك - مقال).

هي قروض بدون فائدة ممنوحة من قبل البنك والوكالة بعنوان إنشاء نشاط (مؤسسة) كذلك لكل أصناف المقاولين قد تصل تكلفة المشروع إلى 1.000.000,00 دج من أجل اقتناء عتاد صغير ومادة أولية لإنشاء مؤسسة، كما يقدم التمويل كالتالي:

- قرض بنكي بنسبة 70%؛

- سلفة الوكالة بدون فائدة 29%؛

- مساهمة شخصية 01%؛

وقد تصل مدة تسديده إلى ثماني سنوات مع فترة تأجيل التسديد تقدر بثلاثة سنوات بالنسبة للقرض البنكي.

للإشارة فإن قيم التمويل قد ارتفعت من 30000 دج إلى 100000 دج بالنسبة للقروض الموجهة لشراء المواد الأولية و 250000 دج بالنسبة لولايات الجنوب والهضاب العليا، ومن 400000 دج إلى 1000000 دج بالنسبة للقروض الموجهة لإنشاء النشاطات (صيغة التمويل الثلاثي)، وذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 11-133 المعدل والمؤرخ في 22 مارس 2011.

نلاحظ مما سبق أن مساهمة المقاول في أي من صيغ التمويل تكاد تكون منعدمة (1%) وهذا ما يعبر عن التسهيلات والتحفيزات التي تقدمها الوكالة للمقاول لإنشاء المؤسسة.

ثالثا: تطور عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

يتم إبراز ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 02: تطور عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر خلال الفترة 2009-2019

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013
عدد المشاريع	145614	197060	304671	451608	562310
التغير في عددها	-	51446	107611	146937	110702
نسبة النمو	-	35.33%	54.61%	48.23%	24.51%
2014	2015	2016	2017	2018	2019
679853	763954	785317	827161	877525	919985
117543	84101	21363	41844	50364	42460

%4.84	%6.09	%5.33	%2.80	%12.37	%20.90
-------	-------	-------	-------	--------	--------

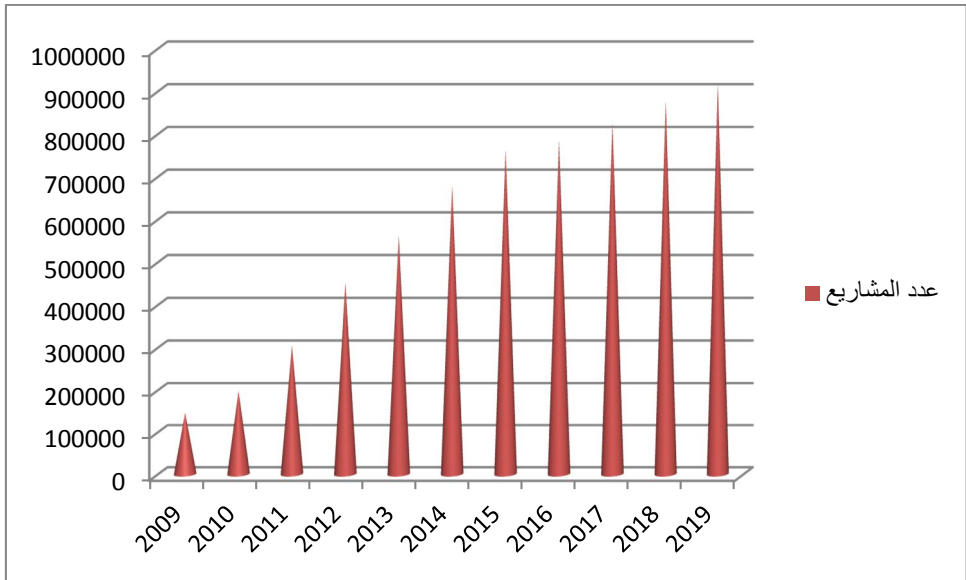
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

– موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

<https://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes/> consulté le 01/12/2020 à

11:40.

الشكل رقم 01: عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر خلال الفترة من 2009 إلى 2019



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 02.

من خلال الجدول والشكل أعلاه يتضح لنا أنه على الرغم من أن تجربة القروض المصغرة في الجزائر حديثة إلا أننا نلاحظ تزايد مستمر لعدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، ما يصاحبه تزايد أيضا في نسبة النمو وخاصة بين سنتي 2011 و 2012 حيث قفزت عدد المشاريع من 304671 إلى 451608 مشروع بنسبة نمو 54.61% و 48.23% على التوالي لتصل عدد المشاريع إلى 919985 مشروع سنة 2019، ويمكن إرجاع أهم أسباب هذا التزايد في عدد المشاريع إلى ما يلي: إعادة هيكلة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، اللجوء إلى اللامركزية في التمويل وكذا إلغاء معدلات الفائدة.

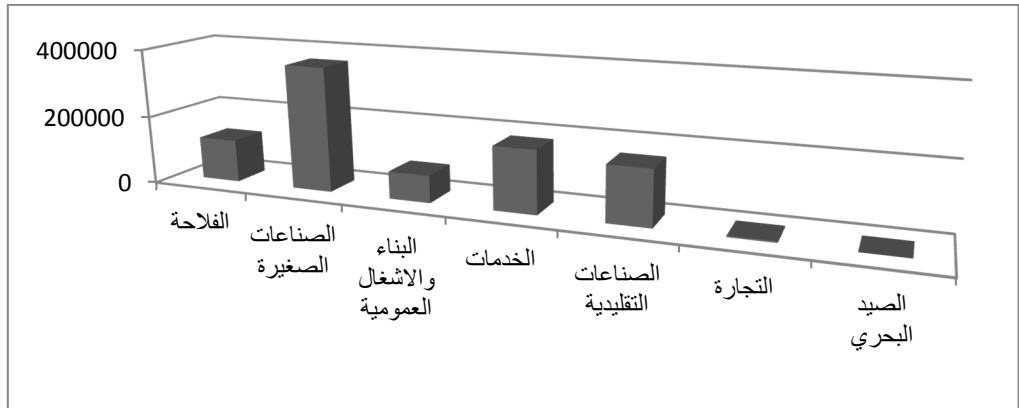
رابعا: القطاعات المستفيدة من دعم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. تقوم الوكالة بتمويل العديد من النشاطات موزعة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي وذلك على النحو التالي:

الجدول رقم 03: توزيع إجمالي المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على قطاعات النشاط الاقتصادي

طبيعة القطاع	عدد المشاريع الممولة	النسبة %
الفلاحة	125301	13.62
الصناعات الصغيرة	364837	39.66
البناء والأشغال العمومية	79897	8.68
الخدمات	182806	19.87
الصناعات التقليدية	161857	17.59
التجارة	4404	0.48
الصيد البحري	883	0.10
المجموع	919985	100

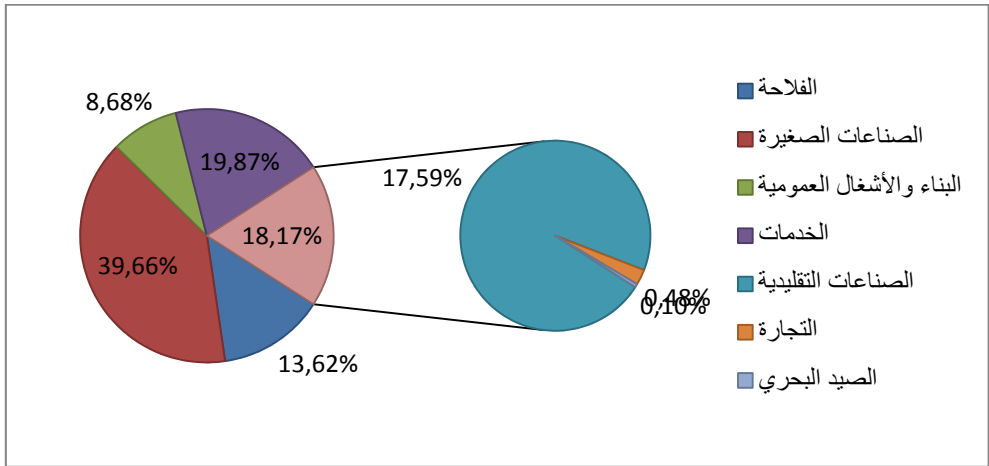
Source: <https://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes/> consulté le 01/12/2020 à 12:40.

الشكل رقم 02: توزيع إجمالي المشاريع الممولة من طرف ANGEM على قطاعات النشاط الاقتصادي



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 03.

الشكل رقم 03: نسبة كل قطاع من قطاعات النشاط الاقتصادي الممولة من طرف ANGEM



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 03.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03) والشكلين (02) و(03) أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر استطاعت أن تساهم في دعم وترقية القطاعات الموجودة في الاقتصاد إذ بلغ عدد المشاريع الممولة 919985 مشروع موزعة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي، حيث نلاحظ أن قطاع الصناعات الصغيرة استحوذ على أكبر نسبة تقدر بـ 39.6% يليه قطاع الخدمات بنسبة 19.87% أما باقي القطاعات مثل الفلاحة، البناء والأشغال العمومية، التجارة والصيد البحري فبالرغم من أهميتها في الاقتصاد وما تولده من قيمة مضافة إلا أنها لم تحظى بنسبة كبيرة من التمويل، ويمكن إرجاع ذلك إلى صعوبة الاستثمار في مثل هذه القطاعات لأنها تتطلب مبالغ كبيرة من أجل إنشائها.

خامسا: المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب أسلوب التمويل.

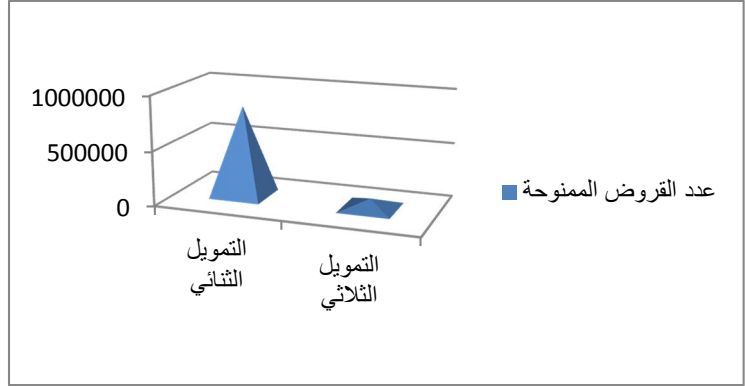
تقدم الوكالة نمطين من التمويل، إذ يوضح الجدول الموالي القروض الممنوحة من طرف الوكالة حسب صيغة التمويل منذ بداية نشاط الوكالة وحتى 31 ديسمبر 2019:

الجدول رقم 04: توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب نمط التمويل.

نوع التمويل	عدد القروض الممنوحة	النسبة %
التمويل الشائي	832247	90.46
التمويل الثلاثي	87738	9.45
المجموع	919985	100

Source: <https://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes/> consulté le 01/12/2020 à 16:45.

الشكل رقم 04: عدد القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب نمط التمويل



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 04.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (04) والشكل (04) أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تمكنت من تمويل 919985 مشروعا مصغرا منذ بداية نشاطها فعليا سنة 2005، حيث تم تمويل 832247 مشروع عن طريق نمط التمويل الثنائي ونسبة 90.46% وتم تمويل 87738 فقط بصيغة التمويل الثلاثي ونسبة 9.45%، ويمكن إرجاع ذلك للأسباب التالية: أن التمويل الثلاثي أكثر تعقيد من التمويل الثنائي لأن البنوك تساهم في عملية التمويل فيتعين على طالب التمويل بعد الحصول على موافقة الوكالة القيام بإجراءات الحصول على الموافقة البنكية خاصة أنه تشير الدراسات إلى انخفاض نسبة الموافقات البنكية على طلبات القروض المودعة لديها بسبب المخاطر التي تتحملها عند تمويل هذا النوع من المؤسسات.

خاتمة:

تمثل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إحدى أدوات الحكومة لتمويل المؤسسات المصغرة وذلك من خلال الامتيازات التي تمنحها للمستفيدين بالتنسيق مع البنوك والمقاولين وكل الفاعلين على المستويين المحلي والوطني.

النتائج: من خلال دراستنا تم التوصل إلى النتائج التالية:

- يشير التمويل الأصغر الإسلامي إلى تقديم تمويل عيني أو نقدي للفقراء أو تقديم خدمات مالية مختلفة؛

- توجد العديد من النماذج للمؤسسات والبرامج العاملة في مجال التمويل الأصغر أهمها: تقديم خدمات التمويل الأصغر من خلال نموذج بنك غرامين، تقديم خدمات التمويل الأصغر من خلال

نموذج بنك القرية، تقديم خدمات التمويل الأصغر من خلال نموذج الاتحاد الائتماني، تقديم خدمات التمويل الأصغر من خلال نموذج جماعات العون الذاتي؛

- تواجه استراتيجية القرض المصغر في الجزائر تحديات ومعوقات عديدة منها ما يتعلق بالإطار التنظيمي العام للتمويل المصغر ومنها ما يتعلق بالجهاز المشرف على القرض المصغر ومنها ما يتعلق بالفئة المستهدفة؛

- تشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة لتجسيد سياسة الحكومة الجزائرية فيما يخص إنشاء المؤسسات في مختلف القطاعات، من خلال حصول الشباب البطال على القروض بنسب جد عالية من تكلفة المشروع وكذا دعم القروض الموجهة لها.

التوصيات والاقتراحات: بناء على ما سبق يمكن وضع التوصيات التالية:

- توجيه المشاريع الجديدة المنشأة نحو القطاعات المنتجة والنشاطات ذات القيمة المضافة العالية في ظل خصوصية ومؤهلات كل منطقة وحاجيات التنمية فيها؛
- إصلاح النظام المصرفي لاستحداث صيغ وآليات تمويل حديثة للمؤسسات الصغيرة تخدم مصالح البنوك من جهة وتسهل على حاملي المشاريع تسديد القروض من جهة أخرى؛
- تعزيز مكانة الصناعات المصغرة في سلم الاقتصاد الوطني.

قائمة المراجع:

المؤلفات:

1. سعيد اسماعيل عبده (2008)، أدبيات التمويل الصغير عرض ونقد، سلسلة حوار الأربعاء، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ص 04.
2. فايزة فرطاس (2011)، التمويل الأصغر الإسلامي: نموذج مؤسسات التمويل الأصغر المعتمدة على الزكاة والوقف، محاضرات، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص 03.
3. C.Chaze et F.Traoré, les défis de la petite entreprise en Afrique pour une politique globale d'appui à l'initiative économique: des Mayer,

professionnels africains proposent, Editions Charles Léopold, Paris,
2000, p33.

الأطروحات:

1. محمد مصطفى غانم (2010)، واقع التمويل الأصغر الإسلامي وآفاق تطويره، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ص 29.
2. عبد الحكيم عمران (2016)، تقييم تجربة بنك غرامين وأساليب تطويرها وتطبيقها في الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص ص 18؛ 21.

المقالات:

1. فتيحة بوهرين (2018)، دراسة مقومات نجاح التمويل الأصغر (دراسة تجارب رائدة)، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، المجلد الثالث، العدد الثاني، ص 149.
2. عثمان ولد الصافي، أحمد علماوي، ذهيبية بن عبد الرحمان (2020)، واقع التمويل الأصغر في الجزائر وآفاق تطويره لما بعد جائحة كورونا (كوفيد-19) دراسة تقييمية لتجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السادس، العدد 2، ص 285.
3. عبد الحميد غوفي، الياس غقال (2018)، القروض المصغرة كآلية مستحدثة لتمويل المشاريع المصغرة للأفراد في الجزائر -دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر-، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 34.
4. مصطفى طويطي، ليدية وزاني (2017)، تجربة التمويل الأصغر في الجزائر، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، العدد السابع، ص 88.
5. فتيحة ملعب، سيد علي بلحمدي (2020)، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) كاستراتيجية مرافقة للمؤسسات الصغيرة في الجزائر، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 06، العدد 04، جوان 2020، ص 59.

المدخلات:

1. ناصر سليمان، محسن عواطف (2013)، القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، جامعة صفاقس، تونس، ص 13.

القوانين والمراسيم:

1. المرسوم التنفيذي رقم 11-133 (2011)، يتعلق بجهاز القرض المصغر، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2011/03/27، المادة 02، ص 07.
2. المرسوم التنفيذي رقم 04-2004 (2004)، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2004/01/25، المواد: 01، 02، 03، ص 08-09.

مواقع الانترنت:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، حصيلة الخدمات المالية، متاح على الموقع التالي: <https://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes/> تم الاطلاع عليه بتاريخ 2020/12/19 على الساعة 20:07.